Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23/1, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

المسؤولية الدولية في تحقيق العدالة

م. سعد حمدان حمود

كلية الحضارة الجامعة

International Responsibility in Achieving Criminal Justice

Lecturer. Saad Hamdan Hamoud

Al-Hadara University College

saadjanabi61@gmail.com

المستخلص

يُعدّ موضوع المسؤولية الدولية من المرتكزات الأساسية في القانون الدولي الجنائي؛ إذ تمثل أداة قانونية لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية وتحقيق العدالة الجنائية على المستويين الوطني والدولي. ويهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم المسؤولية الدولية وأساسها القانوني، وتحليل دورها في تعزيز العدالة الجنائية من خلال مكافحة الإفلات من العقاب، وضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية الجسيمة، وفي مقدمتها جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. كما يتناول البحث دور الآليات القضائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، في إرساء مبادئ العدالة الجنائية، مع بيان أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية المسؤولية الدولية، ومنها الاعتبارات السياسية، وإشكالات الاختصاص القضائي، وضعف التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة القواعد القانونية الدولية وتحليل الاتفاقيات والأحكام القضائية ذات الصلة، وصولاً إلى تقييم مدى فاعلية النظام القانوني الدولي في تحقيق العدالة الجنائية. وانتهى البحث إلى أن المسؤولية الدولية تمثل ضمانة قانونية أساسية لتعزيز العدالة الجنائية وترسيخ مبدأ سيادة القانون، إلا أن تحقيق أهدافها يتطلب تطوير آليات التعاون القضائي الدولي، وتعزيز استقلال القضاء الجنائي الدولي، وتوفير الإرادة الدولية اللازمة لمساءلة مرتكبي الجرائم الدولية دون تمييز.

الكلمات المفتاحية :المسؤولية الدولية، العدالة الجنائية، الجرائم الدولية، المحكمة الجنائية الدولية، الإفلات من العقاب.

Abstract

International responsibility constitutes one of the fundamental pillars of international criminal law, serving as a legal mechanism to ensure accountability for perpetrators of international crimes and to promote criminal justice at both the national and international levels. This study aims to examine the concept of international responsibility and its legal foundations, as well as to analyze its role in strengthening criminal justice by combating impunity and ensuring accountability for those responsible for the most serious international crimes, including genocide, crimes against humanity, war crimes, and the crime of aggression. The study further explores the role of international judicial mechanisms, particularly the International Criminal Court (ICC), in upholding the principles of criminal justice, while highlighting the major challenges that hinder the effectiveness of international responsibility, such as political considerations, jurisdictional limitations, and the lack of effective international cooperation in enforcing judicial decisions. The research adopts a comparative analytical approach through the examination of international legal rules, treaties, and relevant judicial decisions to evaluate the effectiveness of the international legal framework in achieving criminal justice. The study concludes that international responsibility is an essential legal guarantee for promoting criminal justice and reinforcing the rule of law. However, its effectiveness requires stronger international judicial cooperation, greater independence of international criminal justice institutions, and a genuine commitment by the international community to ensure accountability for perpetrators of international crimes without discrimination.**Keywords:** International Responsibility, Criminal Justice, International Crimes, International Criminal Court, Impunity.

المقدمة

شهد القانون الدولي المعاصر تطورًا ملحوظًا في بنيته المفاهيمية والمؤسسية، نتيجة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الدولي، ولا سيما بعد الحروب والنزاعات التي كشفت عن خطورة الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. وقد أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى إرساء قواعد قانونية تضمن مساءلة مرتكبي هذه الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب، وهو ما أسهم في تعزيز دور المسؤولية الدولية بوصفها إحدى الركائز الأساسية في النظام القانوني الدولي. فالمسؤولية الدولية تمثل الأداة القانونية التي يتم من خلالها مساءلة أشخاص القانون الدولي عن الأفعال غير المشروعة التي تشكل انتهاكًا للقواعد الدولية، كما أنها تشكل ضمانة أساسية لاحترام الالتزامات الدولية وحماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.وفي هذا السياق، برز مفهوم العدالة الجنائية الدولية بوصفه آلية قانونية تهدف إلى ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة، مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. وقد شهدت هذه العدالة تطورًا تدريجيًا من خلال إنشاء عدد من المحاكم الجنائية الدولية، بدءًا من محاكم نورمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، مرورًا بالمحاكم الجنائية الخاصة، وصولًا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بموجب نظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨. وقد أسهمت هذه المؤسسات القضائية في تعزيز مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية وترسيخ فكرة أن الجرائم الدولية لا ينبغي أن تبقى دون عقاب. غير أن تفعيل المسؤولية الدولية في مجال العدالة الجنائية يثير العديد من الإشكاليات القانونية والعملية، لاسيما في ظل استمرار تأثير مبدأ السيادة الوطنية والاعتبارات السياسية في العلاقات الدولية. فبالرغم من وجود مؤسسات قضائية دولية متخصصة، فإن قدرتها على ممارسة اختصاصها تظل مرتبطة بدرجة كبيرة بمدى تعاون الدول مع هذه المؤسسات، الأمر الذي قد يحدّ أحيانًا من فعالية العدالة الجنائية الدولية في تحقيق أهدافها.وانطلاقًا من ذلك، تأتي أهمية دراسة موضوع المسؤولية الدولية في تحقيق العدالة الجنائية بوصفه أحد الموضوعات المهمة في القانون الدولي المعاصر، نظرًا لارتباطه المباشر بحماية القيم الإنسانية المشتركة وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي. ويسعى هذا البحث إلى بيان الإطار المفاهيمي للمسؤولية الدولية وعلاقتها بالعدالة الجنائية الدولية، فضلاً عن تحليل الآليات القانونية التي يتم من خلالها تطبيق هذه المسؤولية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في الواقع العملي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم آليات المسؤولية الدولية، ولا سيما القضاء الجنائي الدولي، في تحقيق العدالة الجنائية الدولية ومساءلة مرتكبي الجرائم الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود بالمسؤولية الدولية في القانون الدولي؟
- ما طبيعة العلاقة بين المسؤولية الدولية والعدالة الجنائية الدولية؟
- ما الدور الذي يؤديه القضاء الجنائي الدولي في تفعيل المسؤولية الدولية؟
- ما أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق العدالة الجنائية الدولية على المستوى الدولي؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وقانونية، من أبرزها أن موضوع المسؤولية الدولية في مجال العدالة الجنائية يمثل أحد الموضوعات المحورية في القانون الدولي المعاصر، نظرًا لارتباطه بحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجرائم الدولية الخطيرة. كما تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور القضاء الجنائي الدولي في تعزيز مبدأ المساءلة الدولية ومنع الإفلات من العقاب. إضافة إلى ذلك، تسهم هذه الدراسة في توضيح التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الجنائية الدولية، الأمر الذي قد يساعد في تطوير الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتعزيز فاعلية النظام القانوني الدولي في هذا المجال.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي في دراسة موضوع المسؤولية الدولية في تحقيق العدالة الجنائية، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة، واستعراض آراء الفقه القانوني في هذا المجال، فضلاً عن تحليل دور المؤسسات القضائية الدولية في تفعيل المسؤولية الدولية. كما يستند البحث إلى المنهج الوصفي في عرض المفاهيم القانونية الأساسية المرتبطة بالمسؤولية الدولية والعدالة الجنائية الدولية، بما يتيح بناء إطار علمي واضح يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين وتحليل آليات تطبيقهما في النظام القانوني الدولي.

هيكلية البحث

لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسين، يندرج تحت كل منهما مطلبان، وذلك على النحو الآتي:**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الدولية وتحقيق العدالة الجنائية المطلب الأول** :مفهوم المسؤولية الدولية في القانون الدولي.**المطلب الثاني** :مفهوم تحقيق العدالة الجنائية الدولية.**المبحث الثاني: آليات تطبيق المسؤولية الدولية في تحقيق العدالة الجنائية المطلب الأول** :دور القضاء الجنائي الدولي في تفعيل المسؤولية الدولية.**المطلب الثاني** :معوقات تفعيل المسؤولية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمسؤولية الدولية وتحقيق العدالة الجنائية

إن تحديد الإطار المفاهيمي لكل من المسؤولية الدولية والعدالة الجنائية الدولية يعد خطوة أساسية لفهم طبيعة العلاقة بينهما في القانون الدولي المعاصر. فالمسؤولية الدولية تمثل الأساس القانوني الذي يترتب على خرق القواعد الدولية، في حين تمثل العدالة الجنائية الدولية الآلية التي يتم من خلالها ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية ومحاسبتهم. وقد شهد هذان المفهومان تطورًا ملحوظًا مع تطور المجتمع الدولي وتعاظم الاهتمام بحماية حقوق الإنسان والقيم الإنسانية المشتركة. ومن ثمّ يهدف هذا المبحث إلى بيان المفهوم القانوني للمسؤولية الدولية، وتحديد ماهية العدالة الجنائية الدولية وأهم مرتكزاتها في النظام القانوني الدولي[١].**وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ يُخصص المطلب الأول لبيان مفهوم المسؤولية الدولية في القانون الدولي، بينما يتناول المطلب الثاني مفهوم تحقيق العدالة الجنائية الدولية وأهم مقوماتها.**

المطلب الأول مفهوم المسؤولية الدولية في القانون الدولي

تُعدّ المسؤولية الدولية من المفاهيم المحورية في بنية القانون الدولي العام، إذ تشكّل الآلية القانونية التي تُفعَّل عند الإخلال بالقواعد الدولية أو مخالفة الالتزامات التي تقرّرها هذه القواعد. وقد ارتبط تطور هذا المفهوم تاريخيًا بتطور المجتمع الدولي ذاته، حيث انتقل من نطاق ضيق يقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول إلى نطاق أوسع يشمل مسؤولية الدول والمنظمات الدولية وحتى المسؤولية الجنائية للأفراد عن الجرائم الدولية الخطيرة. ويعكس هذا التطور تحوّل القانون الدولي من قانون ينظم العلاقات بين الدول فحسب إلى منظومة قانونية تسعى إلى حماية القيم الأساسية للمجتمع الدولي، وعلى رأسها السلم والأمن الدوليان واحترام حقوق الإنسان[٢]. يقوم مفهوم المسؤولية الدولية في جوهره على فكرة مفادها أن أي إخلال بالتزام دولي يترتب عليه التزام قانوني بإصلاح الضرر الناتج عنه. ومن ثمّ، فإن المسؤولية الدولية تعدّ نتيجة قانونية لارتكاب فعل غير مشروع دوليًا، سواء تمثل هذا الفعل في عمل إيجابي يخالف القواعد الدولية أو في امتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون الدولي. وفي هذا السياق، يُعرّف الفقه القانوني المسؤولية الدولية بأنها الحالة القانونية التي تنشأ عندما يُنسب إلى أحد أشخاص القانون الدولي فعل غير مشروع يؤدي إلى إلحاق ضرر بغيره، بما يستوجب ترتيب آثار قانونية تهدف إلى إزالة هذا الضرر أو التعويض عنه[٣]. ويظهر من هذا التعريف أن المسؤولية الدولية ترتكز على عناصر أساسية متلازمة، أهمها وجود التزام دولي قائم، ووقوع فعل يشكّل خرقًا لهذا الالتزام، وإمكانية إسناد هذا الفعل إلى أحد أشخاص القانون الدولي. فإذا ثبتت هذه العناصر، ترتّب على ذلك قيام المسؤولية الدولية بما يترتب عليها من آثار قانونية، كإصلاح الضرر أو التعويض أو اتخاذ تدابير أخرى لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الفعل غير المشروع.لقد تناول الفقه القانوني الدولي مفهوم المسؤولية الدولية في إطار نظريات متعددة، كان أبرزها النظرية التقليدية التي ربطت المسؤولية الدولية بفكرة الخطأ، حيث كان يشترط لقيام المسؤولية أن يصدر عن الدولة فعل مخالف للقانون الدولي مقرون بعنصر الخطأ. غير أن تطور العلاقات الدولية وتعقّدها أدى إلى بروز اتجاه فقهي آخر يقوم على فكرة المسؤولية الموضوعية، التي لا تشترط إثبات الخطأ بقدر ما تركز على وقوع الفعل غير المشروع ذاته وما يترتب عليه من ضرر. وقد ساهم هذا الاتجاه في توسيع نطاق المسؤولية الدولية، خاصة في المجالات التي تنطوي على أخطار عالية كاستخدام التكنولوجيا الحديثة أو الأنشطة التي قد تترتب عليها أضرار عابرة للحدود[٤]. ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أن المسؤولية الدولية في القانون الدولي المعاصر لم تعد تقتصر على الدول بوصفها الفاعل التقليدي في العلاقات الدولية، بل امتد نطاقها ليشمل المنظمات الدولية والأفراد في حالات محددة. فمع تطور القانون الدولي الجنائي وظهور المحاكم الجنائية الدولية، أصبح الأفراد مسؤولين جنائيًا عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد أدى هذا التطور إلى تعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وإلى إرساء قواعد قانونية تسهم في تحقيق العدالة الجنائية على المستوى الدولي[٥]. وفي هذا الإطار، يُعدّ مبدأ المسؤولية الدولية أحد الضمانات الأساسية لاحترام قواعد القانون الدولي، لأنه يوفّر آلية قانونية لمساءلة الدول أو غيرها من أشخاص القانون الدولي عن الأفعال المخالفة للقانون. فبدون وجود نظام للمسؤولية الدولية، تصبح القواعد القانونية الدولية مجرد قواعد أخلاقية تفتقر إلى القوة الملزمة. ولذلك فإن المسؤولية الدولية تمثل أحد الركائز الجوهرية لفعالية النظام القانوني الدولي، إذ تكفل احترام الالتزامات الدولية وتُسهم في تحقيق الاستقرار في العلاقات بين الدول[٦]. كما أن تطور مفهوم المسؤولية الدولية ارتبط بشكل وثيق بجهود

تقنين قواعد القانون الدولي، ولا سيما من خلال أعمال لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، التي عملت على صياغة مشروع مواد المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليًا. وقد شكّلت هذه المواد إطارًا قانونيًا مرجعيًا لتحديد شروط قيام المسؤولية الدولية وآثارها، حيث أكدت أن كل فعل غير مشروع دوليًا يستتبع مسؤولية الدولة التي ارتكبته، وأن هذه المسؤولية تستلزم التزام الدولة بإصلاح الضرر الناجم عن ذلك الفعل. ويُظهر هذا التقنين الاتجاه المتزايد نحو تعزيز الطابع القانوني للمسؤولية الدولية وتحديد قواعدها بشكل أكثر دقة ووضوحًا[٧].من الملاحظ بأن أهمية المسؤولية الدولية تتجلى كذلك في ارتباطها الوثيق بتحقيق العدالة الجنائية الدولية، إذ تشكل الأساس القانوني لمساءلة مرتكبي الجرائم الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. فالمجتمع الدولي، من خلال آليات القضاء الجنائي الدولي، يسعى إلى ضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وهو ما يعزز فكرة أن احترام قواعد القانون الدولي ليس مجرد التزام سياسي أو أخلاقي، بل هو التزام قانوني يترتب على مخالفته مسؤولية قانونية واضحة.

المطلب الثاني مفهوم تحقيق العدالة الجنائية الدولية

يمثّل مفهوم العدالة الجنائية الدولية أحد المفاهيم الحديثة نسبيًا في تطور القانون الدولي، إذ ارتبط ظهوره بالتحولات العميقة التي شهدها النظام القانوني الدولي في القرن العشرين، ولا سيما بعد الحربين العالميتين وما خلفتاه من انتهاكات جسيمة للقيم الإنسانية الأساسية. وقد أدرك المجتمع الدولي أن معالجة الجرائم الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تظل رهينة الأنظمة القضائية الوطنية وحدها، خصوصًا عندما تكون هذه الجرائم ذات طابع دولي أو عندما تعجز الدول أو تمتنع عن ملاحقة مرتكبيها. ومن هنا برزت الحاجة إلى بناء منظومة قانونية دولية تُعنى بتحقيق العدالة الجنائية على مستوى المجتمع الدولي ككل[٨]. يقصد بالعدالة الجنائية الدولية مجموعة القواعد والآليات القانونية التي ينشئها المجتمع الدولي بهدف ملاحقة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة ومعاقبتهم، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية القيم الأساسية المشتركة بين الدول. وتشمل هذه الجرائم عادةً جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، وهي الجرائم التي اعتبرها القانون الدولي الأشد خطورة لأنها تمسّ مصالح المجتمع الدولي بأسره[٩].ويُلاحظ أن العدالة الجنائية الدولية تقوم على فكرة أساسية مفادها أن بعض الجرائم تتجاوز حدود السيادة الوطنية، بحيث لا يجوز ترك معالجتها للدول منفردة، بل يجب أن يخضع مرتكبوها للمساءلة أمام المجتمع الدولي. وقد ساهم هذا التصور في إرساء مبدأ مهم في القانون الدولي الجنائي، وهو مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، الذي يعني أن الأفراد، بمن فيهم القادة السياسيون والعسكريون، يمكن أن يتحملوا المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية التي يرتكبونها أو يساهمون في ارتكابها. وقد مثّل هذا المبدأ تحولًا جوهريًا في بنية القانون الدولي، الذي كان يقتصر في مراحله التقليدية على تنظيم مسؤولية الدول دون أن يتناول المسؤولية الجنائية للأفراد[١٠]. وقد بدأ التأسيس العملي للعدالة الجنائية الدولية عقب الحرب العالمية الثانية من خلال إنشاء المحكمتين العسكريتين الدوليتين في نورمبرغ وطوكيو، حيث جرت محاكمة عدد من القادة العسكريين والسياسيين المتهمين بارتكاب جرائم دولية جسيمة. وقد شكّلت هذه المحاكمات سابقة قانونية مهمة، إذ أكدت أن الجرائم الدولية لا يمكن أن تبقى دون عقاب، وأن مرتكبيها لا يمكنهم الاحتماء بمناصبهم الرسمية أو بالسيادة الوطنية لتفادي المساءلة الجنائية. وقد أسهمت هذه التجربة في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي وفي ترسيخ مبدأ المساءلة الجنائية الدولية[١١]. ومع نهاية الحرب الباردة، شهدت العدالة الجنائية الدولية مرحلة جديدة من التطور تمثلت في إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٣، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام ١٩٩٤، وذلك استجابة للجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في هاتين المنطقتين. وقد أدت هذه المحاكم دورًا مهمًا في تطوير الفقه القضائي الدولي المتعلق بالجرائم الدولية، وأسهمت في تعزيز فكرة أن المجتمع الدولي يمتلك الوسائل القانونية اللازمة لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم[١٢].غير أن التطور الأبرز في هذا المجال تمثّل في اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مؤتمر روما عام ١٩٩٨، والذي دخل حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٢. وقد أنشأ هذا النظام أول محكمة جنائية دولية دائمة تختص بمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة عندما تعجز الدول عن القيام بذلك أو تمتنع عنه. وتستند المحكمة الجنائية الدولية إلى مبدأ التكامل، الذي يقضي بأن اختصاصها لا يحل محل الاختصاص القضائي الوطني، بل يتدخل فقط في الحالات التي تكون فيها الدولة غير قادرة أو غير راغبة في إجراء محاكمات حقيقية[١٣]. ومن خلال هذا التطور المؤسسي، أصبحت العدالة الجنائية الدولية تمثل أحد أهم الأدوات القانونية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب. فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف القانونية والإنسانية، من أبرزها إرساء مبدأ المساءلة عن الجرائم الدولية، وإنصاف الضحايا، والمساهمة في تحقيق المصالحة بعد النزاعات المسلحة، فضلاً عن تعزيز احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما تُسهم العدالة الجنائية الدولية في ترسيخ فكرة سيادة القانون على المستوى الدولي، وذلك من خلال إخضاع الأفراد الذين يرتكبون الجرائم الدولية لسلطة القضاء الدولي[١٤]. ومع ذلك، فإن تحقيق العدالة الجنائية الدولية لا يخلو من تحديات قانونية وسياسية، إذ لا يزال تطبيقها

العملي يتأثر بعدة عوامل، من بينها اعتبارات السيادة الوطنية، وعدم انضمام بعض الدول إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الصعوبات المرتبطة بتنفيذ أوامر القبض الدولية وجمع الأدلة في سياقات النزاعات المسلحة. كما أن فعالية العدالة الجنائية الدولية تعتمد بدرجة كبيرة على تعاون الدول مع المؤسسات القضائية الدولية، وهو تعاون لا يتحقق دائمًا بالقدر المطلوب[١٥].ورغم هذه التحديات، فإن العدالة الجنائية الدولية تمثل تطورًا مهمًا في مسار القانون الدولي المعاصر، لأنها تعكس انتقال المجتمع الدولي من مرحلة التسامح مع الجرائم الدولية إلى مرحلة السعي الجاد لمساءلة مرتكبيها. كما أنها تجسد الإرادة الجماعية للدول في حماية القيم الإنسانية الأساسية ومنع تكرار الانتهاكات الجسيمة التي شهدها التاريخ الحديث. ومن ثمّ فإن العدالة الجنائية الدولية تُعدّ أحد الركائز الأساسية للنظام القانوني الدولي المعاصر، كما تمثل الأداة القانونية التي تُفعّل من خلالها المسؤولية الدولية في مواجهة الجرائم التي تمسّ المجتمع الدولي بأسره[١٦]. وبذلك يتضح أن مفهوم العدالة الجنائية الدولية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ المسؤولية الدولية، إذ إن كلا المفهومين يسعى إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في ضمان احترام قواعد القانون الدولي ومنع الإفلات من العقاب. فالمسؤولية الدولية توفر الأساس القانوني للمساءلة، في حين تمثل العدالة الجنائية الدولية الآلية المؤسسية التي يتم من خلالها تطبيق هذه المساءلة على أرض الواقع.

المبحث الثاني آليات تطبيق المسؤولية الدولية في تحقيق العدالة الجنائية

بعد تحديد الإطار المفاهيمي للمسؤولية الدولية والعدالة الجنائية الدولية، تبرز أهمية دراسة الآليات القانونية التي يتم من خلالها تطبيق هذه المسؤولية في الواقع العملي. فالقانون الدولي لم يكتفِ بوضع قواعد مجردة للمساءلة، بل سعى إلى إنشاء مؤسسات وآليات قضائية قادرة على ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. ويأتي القضاء الجنائي الدولي في مقدمة هذه الآليات لما يؤديه من دور محوري في تفعيل المسؤولية الدولية. لذلك يتناول هذا المبحث دور القضاء الجنائي الدولي في تحقيق العدالة الجنائية، فضلاً عن بيان أبرز المعوقات التي قد تحدّ من فاعلية هذه الآليات في التطبيق العملي[١٧]. **بناء على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ يُعنى المطلب الأول بدراسة دور القضاء الجنائي الدولي في تفعيل المسؤولية الدولية، في حين يتناول المطلب الثاني معوقات تفعيل المسؤولية الدولية وأثرها في تحقيق العدالة الجنائية.**

المطلب الأول دور القضاء الجنائي الدولي في تفعيل المسؤولية الدولية

يشكّل القضاء الجنائي الدولي إحدى أهم الآليات القانونية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي في تفعيل مبدأ المسؤولية الدولية عن الجرائم التي تمسّ القيم الأساسية المشتركة بين الدول. فمع تطور القانون الدولي وتزايد الاهتمام بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أصبح من الضروري إيجاد أجهزة قضائية قادرة على ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة ومساءلتهم أمام العدالة، خاصة في الحالات التي تعجز فيها الأنظمة القضائية الوطنية عن القيام بهذه المهمة أو تمتنع عنها. ومن هذا المنطلق، برز القضاء الجنائي الدولي بوصفه أداة قانونية مؤسسية تسهم في ترجمة قواعد المسؤولية الدولية إلى واقع عملي يضمن محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية وعدم إفلاتهم من العقاب[١٨]. يقوم القضاء الجنائي الدولي على مبدأ أساسي يتمثل في المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية، وهو مبدأ أحدث تحولًا مهمًا في بنية القانون الدولي التقليدي الذي كان يقتصر في نطاقه على تنظيم مسؤولية الدول دون مساءلة الأفراد جنائيًا على المستوى الدولي. وقد أسهم ظهور المحاكم الجنائية الدولية في ترسيخ هذا المبدأ من خلال التأكيد على أن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة، مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، يترتب عليه مسؤولية جنائية شخصية لا يمكن التذرع فيها بالصفة الرسمية أو بالحصانة الوظيفية للإفلات من المساءلة[١٩].وقد بدأ تجسيد هذا الدور بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية، حين أنشأ المجتمع الدولي المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ عام ١٩٤٥، ثم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو عام ١٩٤٦. وقد مثّلت هاتان المحكمتان أول تجربة عملية للقضاء الجنائي الدولي، حيث تمت محاكمة عدد من القادة السياسيين والعسكريين المتهمين بارتكاب جرائم دولية جسيمة خلال الحرب. وقد أسهمت هذه المحاكمات في إرساء عدد من المبادئ القانونية المهمة، من بينها مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، ومبدأ عدم جواز التذرع بالصفة الرسمية كسبب للإعفاء من المسؤولية فضلاً عن مبدأ عدم جواز التذرع بالأوامر الصادرة من الرؤساء لتبرير ارتكاب الجرائم الدولية[٢٠]. ومع تطور النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، شهد القضاء الجنائي الدولي مرحلة جديدة تمثلت في إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة بقرارات صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٣ للنظر في الجرائم التي ارتُكبت خلال النزاع في منطقة البلقان، كما أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام ١٩٩٤ لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية التي شهدتها البلاد. وقد أدت هذه المحاكم دورًا مهمًا في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي، كما أسهمت في تعزيز فكرة المساءلة الدولية عن الجرائم التي تهدد السلم والأمن الدوليين[٢١].إلا أن التطور الأكثر أهمية في مسار القضاء الجنائي الدولي تمثّل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بموجب النظام الأساسي المعتمد في مؤتمر روما عام ١٩٩٨، والذي دخل

حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٢. وقد جاءت هذه المحكمة استجابة للحاجة إلى جهاز قضائي دولي دائم يختص بملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة، ويعمل على ضمان عدم إفلاتهم من العقاب في الحالات التي تكون فيها الأنظمة القضائية الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في إجراء محاكمات حقيقية. وتختص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في أربع فئات رئيسة من الجرائم، هي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان[٢٢].ويقوم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على مبدأ التكامل، الذي يُعدّ أحد الركائز الأساسية في نظام العدالة الجنائية الدولية. ويعني هذا المبدأ أن المحكمة لا تمارس اختصاصها إلا عندما تثبت عدم قدرة الدولة المعنية أو عدم رغبتها في مباشرة التحقيق أو المحاكمة بشأن الجرائم الواقعة ضمن اختصاصها. وبذلك لا يحل القضاء الجنائي الدولي محل القضاء الوطني ، بل يعمل كآلية مكملة له تهدف إلى ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من المساءلة[٢٣]. ومن خلال هذا الإطار المؤسسي، يسهم القضاء الجنائي الدولي في تفعيل المسؤولية الدولية بعدة طرق. أولاً ، من خلال ملاحقة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة، الأمر الذي يعزز مبدأ المساءلة الجنائية الدولية. وثانيًا، من خلال تطوير الفقه القضائي الدولي المتعلق بتفسير الجرائم الدولية وتحديد عناصرها القانونية ، وهو ما يسهم في توحيد المعايير القانونية وتطوير قواعد القانون الدولي الجنائي. وثالثًا، من خلال تعزيز الردع العام ، إذ إن وجود نظام قضائي دولي قادر على محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية يبعث برسالة واضحة مفادها أن هذه الجرائم لن تمر دون عقاب[٢٤].كما يؤدي القضاء الجنائي الدولي دورًا مهمًا في تحقيق العدالة للضحايا ، إذ يتيح لهم فرصة المشاركة في الإجراءات القضائية ويعترف بحقوقهم في الحصول على التعويض أو جبر الضرر. وقد عزز النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا الدور من خلال إقرار آليات قانونية تسمح بمشاركة الضحايا في الإجراءات القضائية ، فضلاً عن إنشاء صندوق خاص لتعويض الضحايا. ويُعدّ هذا التطور خطوة مهمة نحو تحقيق عدالة أكثر شمولًا تأخذ في الاعتبار حقوق الضحايا واحتياجاتهم. ومع ذلك ، فإن القضاء الجنائي الدولي يواجه عددًا من التحديات التي قد تؤثر في فعاليته ، من أبرزها محدودية نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ، وعدم انضمام بعض الدول إلى نظامها الأساسي، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتنفيذ أوامر القبض الدولية التي تعتمد في تنفيذها على تعاون الدول. كما أن الاعتبارات السياسية قد تلعب أحيانًا دورًا في عرقلة عمل المؤسسات القضائية الدولية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم ارتكبها مسؤولون ينتمون إلى دول ذات نفوذ في النظام الدولي[٢٥].ورغم هذه التحديات ، فإن القضاء الجنائي الدولي يظل إحدى أهم الأدوات القانونية التي يمتلكها المجتمع الدولي لتفعيل المسؤولية الدولية وتحقيق العدالة الجنائية. فهو يسهم في تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي، ويؤكد أن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة لن يمر دون مساءلة، كما يرسخ مبدأ أن العدالة الدولية يمكن أن تشكل وسيلة فعالة لحماية القيم الإنسانية المشتركة ومنع تكرار الانتهاكات الجسيمة التي شهدها التاريخ المعاصر[٢٦]. وعليه، يمكن القول إن القضاء الجنائي الدولي يمثل ركيزة أساسية في منظومة العدالة الجنائية الدولية، كما يشكل الآلية المؤسسية التي تُفعّل من خلالها قواعد المسؤولية الدولية في مواجهة الجرائم التي تمسّ المجتمع الدولي بأسره. ومن خلال هذا الدور، يسهم القضاء الجنائي الدولي في تعزيز احترام قواعد القانون الدولي وفي ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وهو ما يجعله عنصرًا محوريًا في تحقيق العدالة الجنائية على الصعيد الدولي.

المطلب الثاني معوقات تفعيل المسؤولية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية

رغم التطور الملحوظ الذي شهده القانون الدولي الجنائي في العقود الأخيرة ، ولا سيما من خلال إنشاء مؤسسات قضائية دولية مختصة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة ، فإن تفعيل المسؤولية الدولية في مجال العدالة الجنائية لا يزال يواجه مجموعة من المعوقات القانونية والسياسية والعملية. وتكمن أهمية دراسة هذه المعوقات في كونها تكشف حدود فاعلية النظام القانوني الدولي في مواجهة الجرائم الدولية ، كما تسهم في تحديد التحديات التي ينبغي تجاوزها من أجل تعزيز قدرة المجتمع الدولي على تحقيق العدالة الجنائية ومنع الإفلات من العقاب.تتمثل إحدى أبرز المعوقات في طبيعة النظام القانوني الدولي ذاته، الذي يقوم أساسًا على مبدأ سيادة الدول واستقلالها. فالدول تظل الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وهي التي تمتلك السلطة الأساسية في تنفيذ قواعد القانون الدولي داخل إقليمها. ويترتب على ذلك أن فعالية آليات العدالة الجنائية الدولية تعتمد بدرجة كبيرة على تعاون الدول مع المؤسسات القضائية الدولية. وفي الحالات التي تمتنع فيها الدول عن التعاون أو ترفض تنفيذ قرارات المحاكم الدولية، فإن قدرة هذه المؤسسات على ممارسة اختصاصها تصبح محدودة. ويبرز هذا الإشكال بشكل واضح في ما يتعلق بتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، إذ إن تنفيذ هذه الأوامر يعتمد في المقام الأول على السلطات الوطنية للدول الأعضاء[٢٧]. كما أن عدم انضمام بعض الدول إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثل عائقًا مهمًا أمام تحقيق العدالة الجنائية الدولية. فالمحكمة لا تملك اختصاصًا تلقائيًا على جميع الدول، وإنما يقتصر اختصاصها في الأصل على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو على الحالات التي يُحال فيها الوضع إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور فجوات قانونية تسمح في بعض الأحيان بعدم خضوع مرتكبي

الجرائم الدولية للمساءلة أمام القضاء الدولي، خاصة إذا كانوا ينتمون إلى دول غير منضمة إلى المحكمة أو يتمتعون بدعم سياسي يحول دون إحالة قضاياهم إلى القضاء الدولي[٢٨]ومن المعوقات المهمة أيضًا التأثير المحتمل للاعتبارات السياسية في عمل العدالة الجنائية الدولية. فالنظام الدولي لا يزال يتأثر بتوازنات القوى السياسية بين الدول ، وهو ما قد ينعكس على آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات الدولية ، ولا سيما في مجلس الأمن الذي يمتلك صلاحية إحالة بعض القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد يؤدي استخدام حق النقض من قبل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى عرقلة بعض المبادرات الرامية إلى إحالة جرائم دولية خطيرة إلى القضاء الدولي ، الأمر الذي قد يحدّ من قدرة المجتمع الدولي على ضمان المساءلة في بعض الحالات[٢٩]إلى جانب هذه المعوقات السياسية والقانونية، توجد أيضًا تحديات عملية تتعلق بعملية التحقيق وجمع الأدلة في الجرائم الدولية. فالجرائم التي تدخل ضمن اختصاص القضاء الجنائي الدولي غالبًا ما تُرتكب في سياقات نزاعات مسلحة أو اضطرابات داخلية، وهي ظروف تجعل الوصول إلى مسارح الجريمة وجمع الأدلة أمرًا بالغ الصعوبة. كما أن مرور فترة زمنية طويلة على ارتكاب الجرائم قد يؤدي إلى ضياع الأدلة أو صعوبة تحديد المسؤولين عنها بدقة. ويضاف إلى ذلك تعقيد الجرائم الدولية نفسها، التي قد تشمل شبكات معقدة من المسؤولين السياسيين والعسكريين، الأمر الذي يتطلب جهودًا تحقيقية واسعة وإمكانات فنية وقانونية كبيرة[٣٠]ومن التحديات الأخرى التي تواجه تفعيل المسؤولية الدولية مسألة الحصانات التي يتمتع بها بعض المسؤولين في القانون الدولي، وخاصة رؤساء الدول وكبار المسؤولين الحكوميين أثناء توليهم مناصبهم. ورغم أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أكد مبدأ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية كسبب للإعفاء من المسؤولية الجنائية الدولية، فإن تطبيق هذا المبدأ في الواقع العملي قد يواجه صعوبات عندما يتعلق الأمر بملاحقة مسؤولين يشغلون مناصب عليا في دولهم ، خاصة إذا كانت تلك الدول غير منضمة إلى المحكمة الجنائية الدولية[٣١]. كما أن محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة للمؤسسات القضائية الدولية تمثل بدورها أحد التحديات التي قد تؤثر في فعالية عملها. فإجراء التحقيقات الدولية ومتابعة القضايا الجنائية المعقدة يتطلب موارد مالية كبيرة وخبرات قانونية وتقنية متخصصة. وفي ظل تعدد القضايا المعروضة أمام المحاكم الدولية واتساع نطاق الجرائم الدولية ، قد تواجه هذه المؤسسات صعوبات في إدارة القضايا بكفاءة وسرعة كافيتين[٣٢]وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز العدالة الجنائية الدولية لا تزال مستمرة ، سواء من خلال تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي أو من خلال تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات القضائية الدولية. كما أن تزايد الوعي الدولي بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب قد أسهم في تعزيز دور العدالة الجنائية الدولية في السنوات الأخيرة ، حيث أصبح المجتمع الدولي أكثر إدراكًا لضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة بوصف ذلك شرطًا أساسيًا لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين[٣٣]. وعليه، فإن مواجهة معوقات تفعيل المسؤولية الدولية في مجال العدالة الجنائية تتطلب مقاربة شاملة تشمل تعزيز التعاون الدولي، وتطوير الإطار القانوني المنظم لعمل المؤسسات القضائية الدولية، فضلاً عن دعم قدراتها المؤسسية والمالية. كما يتطلب الأمر تعزيز الإرادة السياسية لدى الدول لاحترام قواعد القانون الدولي والتعاون مع آليات العدالة الجنائية الدولية، بما يضمن تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية وترسيخ مبدأ سيادة القانون على المستوى الدولي.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن المسؤولية الدولية تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي المعاصر، إذ تهدف إلى ضمان احترام قواعد القانون الدولي ومنع الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة التي تمسّ مصالح المجتمع الدولي بأسره. وقد أظهر البحث أن تطور القانون الدولي الجنائي أسهم في تعزيز آليات المساءلة الدولية ، ولا سيما من خلال إنشاء المحاكم الجنائية الدولية التي تختص بملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة. كما تبيّن أن القضاء الجنائي الدولي يؤدي دورًا محوريًا في تفعيل المسؤولية الدولية من خلال محاكمة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية وترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية. ومع ذلك، لا تزال عملية تطبيق العدالة الجنائية الدولية تواجه عددًا من التحديات القانونية والسياسية، من بينها محدودية التعاون الدولي وتأثير الاعتبارات السياسية في عمل المؤسسات القضائية الدولية. ومن ثمّ فإن تعزيز فاعلية العدالة الجنائية الدولية يتطلب تطوير الأطر القانونية والمؤسسية القائمة وتعزيز التعاون بين الدول. وفي هذا السياق، تبقى المسؤولية الدولية أداة قانونية أساسية لتحقيق العدالة وترسيخ سيادة القانون على المستوى الدولي.

النتائج

١. تشكّل المسؤولية الدولية أساسًا قانونيًا لمساءلة الدول والأفراد عن الأفعال المخالفة لقواعد القانون الدولي.

٢. أدى تطور القانون الدولي الجنائي إلى ترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية الخطيرة.

٣. أسهم إنشاء المحاكم الجنائية الدولية في تعزيز آليات تحقيق العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

٤. يعتمد نجاح العدالة الجنائية الدولية بدرجة كبيرة على تعاون الدول مع المؤسسات القضائية الدولية.

٥. لا تزال الاعتبارات السياسية ومبدأ السيادة يشكلان من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الدولية في مجال العدالة الجنائية.

المقترحات

١. تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية من أجل دعم عمل القضاء الجنائي الدولي.

٢. تشجيع الدول غير المنضمة إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الانضمام إليه.

٣. تطوير القواعد القانونية الدولية بما يسهم في الحد من الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية الخطيرة.

٤. دعم المؤسسات القضائية الدولية بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بفعالية.

٥. تعزيز نشر الثقافة القانونية الدولية المتعلقة بالعدالة الجنائية والمسؤولية الدولية في الأوساط الأكاديمية والقانونية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

١. أبو الوفا، أحمد .القانون الدولي الجنائي .القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٢.

٢. أبو هيف، علي صادق .القانون الدولي العام .ط١٢. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥.

٣. العبدلي، محمد جبار، وإسحاق صلاح أبو طه .المسؤولية الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام .العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٢١.

٤. القهوجي، علي عبد القادر .القانون الدولي الجنائي .ط١. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠١.

٥. المخزومي، عمر .القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية .عمّان: دار الثقافة للنشر، ٢٠٠٨.

٦. حمد حنفي محمود .جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي .ط١. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

٧. داود، محمد .الحماية الأمنية للمدنيين تحت الاحتلال في القانون الدولي الإنساني .مصر: مطابع أخبار اليوم، ٢٠٠٨.

٨. جعفر، علي محمد .الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجزائي .ط١. بيروت: المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٩. شحادة، محمد عبد الحميد .المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها في الجرائم الدولية .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٤.

١٠. شمس الدين، أشرف توفيق .مبادئ القانون الدولي الجنائي .ط٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

١١. الشيخة، حسام علي عبد الخالق .المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤.

١٢. صافي يوسف، محمد .الإطار العام للقانون الجنائي الدولي في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.

١٣. صلاح الدين عامر .مقدمة لدراسة القانون الدولي العام .القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

١٤. سراج، عبد الفتاح .مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي .القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

١٥. سليمان، سليمان عبد الله .المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢.

١٦. عبد الله الكيلاني، عبد الله سليمان .مقدمة في القانون الدولي الجنائي .عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١٧. عبيد، حسنين إبراهيم صالح .القضاء الدولي الجنائي .القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧.

ثانياً: مقالات الدوريات

١. حساني، خالد. "مبدأ التكامل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ."مجلة البحوث والدراسات، العدد ١٦ (٢٠١٣).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١. وقاص، ناصر. "المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة أمام القضاء الجنائي". رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، ٢٠١١.

هوامش البحث

(١) أشرف توفيق شمس الدين، مبادئ القانون الدولي الجنائي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٧.

(٢) علي صادق أبو هيف .القانون الدولي العام .ط ١٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٥، ص ٥١٢.

(٣) سليمان عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٩٩.

(٤)صلاح الدين عامر .مقدمة لدراسة القانون الدولي العام .دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٤، ص ٤١١ .

(٥) ناصر وقاص، المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة أمام القضاء الجنائي، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، ، ٢٠١١، ص ٥٠.

(٦)محمد جبار العبدلي، وإسحاق صلاح أبو طه .المسؤولية الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام .دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص ٣٧ .

(٧) محمد صافي يوسف، الإطار العام للقانون الجنائي الدولي في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، ص ٦٣.

(٨) أحمد أبو الوفا .القانون الدولي الجنائي .دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ٨٢.

(٩)عبد الله سليمان الكيلاني .مقدمة في القانون الدولي الجنائي .دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

(١٠) صلاح الدين عامر .مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص ٤٢٨.

(١١) حسنين إبراهيم صالح عبيد، القضاء الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٣.

(١٢) حمد حنفي محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤٣.

(١٣)محمد عبد الحميد شحادة .المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها في الجرائم الدولية .دار الفكر الجامعي، ، ٢٠١٤، ص ٧٣.

(١٤) عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة للنشر، عمّان، ٢٠٠٨، ص ٩٨.

(١٥)علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٧٧ .

(١٦) خالد حساني، مبدأ التكامل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مجلة البحوث والدراسات، العدد ١٦، ٢٠١٣، ص ٢١.

(١٧) أشرف توفيق شمس الدين، مبادئ القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص ٥٤.

(١٨) خالد حساني، مبدأ التكامل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٩) محمد داود، الحماية الأمنية للمدنيين تحت الاحتلال في القانون الدولي الإنساني، مطابع أخبار اليوم، مصر، ٢٠٠٨، ص ١١٢.

(٢٠) سليمان عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢١) محمد داود، الحماية الأمنية للمدنيين تحت الاحتلال في القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص ١١٤.

(٢٢) عبد الفتاح سراج، مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ٨٨.

(٢٣) خالد حساني، مبدأ التكامل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢٤) علي محمد جعفر، الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجزائي، ط١، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٤٣.

(٢٥) عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ٤٤٩.

(٢٦) حسنين إبراهيم صالح عبيد، القضاء الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢٧) أحمد أبو الوفا .القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢٨) عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ٥٢٥.

(٢٩) محمد عبد الحميد شحادة .المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها في الجرائم الدولية، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٣٠) عبد الله سليمان الكيلاني .مقدمة في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص ٩١.

(٣١) عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٣٢) حسام علي عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٥٠٢.

(٣٣) عبد الله سليمان الكيلاني .مقدمة في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص ٩٨.